



جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله -
كلية العلوم الإنسانية
المجلس العلمي

الجزائر في: 2023/03/23
01 رمضان 1444

رقم: 83/ج.ج.2.ك.ع.م.ا.ع.ك/2023

محضر اجتماع استثنائي - رقم 9-



جدول الأعمال: دراسة مشروع الوزارة لسلم التقييم الذي يحدد معايير الانتقاء للقبول في برنامج تحسين المستوى العلمي للكلية
الحاضرون: هم المدعوون للاجتماع: العميدة مع نائبها للبحث العلمي ورئيس المجلس العلمي
(امضاءات الحضور مرفقة بالمحضر).

بداية ، وجب التنويه الى أن هذا المشروع ، موضوع الاجتماع، قد أرسل لمصالحنا صباح يوم 21 مارس 2023 من قبل نائب مدير الجامعة للبحث العلمي، وقد حول مباشرة (المراسلة مع 10 ملفات مرفقة تتعلق بالمشروع) الى جميع أعضاء المجلس العلمي لتقديم اقتراحاتهم حول المشروع ،مع تذكيرهم بالحالة الاستعجالية للعملية لانتهاء المهلة يوم الخميس 23 مارس 2023، لكن لحد انعقاد المجلس، وتحديدًا على الساعة 10 سا و30د ، وبعد تفقد ايميل المجلس، لم يصلنا أي اقتراح من طرف الاعضاء، الأمر الذي اضطرنا الى عقد الاجتماع بالصفة الاستعجالية وبالتركيبة المذكورة أعلاه.
وبعد الاطلاع على محتوى المشروع، نقدم الاقتراحات التالية:

1/ لقد تم حذف شرط التصنيف في الصنف 10 أو أكثر نظرا للبس الذي وقع في حالة المستخدمين الحائزين على شهادة التكوين المتواصل للمصنفين في الرتبة 10 أو غير الحائزين على الشهادة الجامعية، في حين أن مشكل الشهادة الجامعية بالنسبة للموظفين مطروح مع المراقب المالي الذي يعتمد على قوانين وزارة المالية المنظمة لمستحقات التكوين في الخارج.

لذا نقترح مايلي:

التنسيق بين الوزارتين (التعليم العالي و المالية) لتفادي تضارب النصوص المتعلقة بحذف شرط التصنيف.

2/ في الوثائق المتعلقة بسلم التقييم (3 ملفات)، في العنصر الأخير من النقطة الخامسة، تكرر ذكر ما يلي:
" تتخذ اللجنة العلمية للقسم التدابير اللازمة التي تراها مناسبة لضمان التحقق من الشروط المذكورة أعلاه قبل منح النقاط " ، وفي المقابل ، لا نجد في شبكات التقييم سوى تأشيرة المجلس العلمي للكلية فقط.

لذا نقترح ما يلي:

إضافة تأشيرة اللجنة العلمية للقسم الى جنب تأشيرة المجلس العلمي باعتبار مسؤوليتها في عملية التحقق.



3/ الملاحظ في مشروع الوزارة المقترح غياب نقطة مهمة تتعلق بالملف وهي الطعون ،

لذا نقترح ما يلي:

ادراج نقطة خاصة بحق الطعن وما تعلق بحيثياتها، لا سيما آجال الطعون والتي نقترح أن لا تتجاوز 72 ساعة بعد الاعلان عن قوائم المستفيدين المنشورة من طرف اللجنة العلمية للقسم ، لدراستها قبل المصادقة النهائية على قوائم المستفيدين من المنح من قبل المجلس العلمي للكلية.

4/ بخصوص توزيع الحصص بين الأساتذة والمستخدمين، وتغيير النسب الذي جاء به مشروع الوزارة،

نقترح ما يلي:

الابقاء على النسبة القديمة والمقدرة بـ 5 % لفئة المستخدمين مع 40 % لفئة الاساتذة ، باعتبار أن التربص خاص بتحسين المستوى.

5/ بخصوص شبكة التقييم لجميع الأصناف، جاء في مقترح الوزارة ضرورة النشر في المجلات المصنفة

scopus – WOS

وعليه نقترح ما يلي:

مراعاة خصوصية العلوم الانسانية لأنه قلما يتوفر فيها هذا الشرط ان لم يكن متعذرا في كثير من

الأحيان.

6/ ما تعلق بالمشاركة في التظاهرات العلمية الدولية المصنفة والمفهرسة في قواعد البيانات الدولية،

نقترح أيضا:

مراعاة خصوصية العلوم الانسانية برفع شرط التصنيف والفهرسة في قواعد البيانات الدولية،

لأنه كثيرا ما يتعذر.

7/ بخصوص المادة 12 من النص القانوني للمشروع، والتي تنص على ضرورة تقديم عرض أو

محاضرة حول النتائج المحققة أمام هيئة التدريس بالقسم، فانه ، و لصعوبة تحقيق ذلك عمليا ،

نقترح ما يلي:

الاكتفاء بتقديم حصيلة التكوين مفصلة لمصلحة البحث العلمي للقسم ، ثم نيابة العمادة للبحث العلمي لتحول

في الأخير الى المجلس العلمي للكلية لتقييمها كما هو منصوص عليه في المادة 11 من نص المشروع.



جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله -

كلية العلوم الإنسانية

المجلس العلمي

8/ ما تعلق بتقرير التربص المشار اليه في المادة 10 من النص القانوني للمشروع، مقترح الوزارة ،

فإننا نقترح ما يلي:

وضع نموذج لتقرير التربص ، يضم مختلف البيانات التي تضمنتها المادة 10 ، نذكر منها:
الاهداف و النتائج المحققة ومكان الإقامة ، ومدة التربص والأشخاص المتعامل معهم، ...
لكن دون اشتراط تأشيرة الهيئة المستقبلية ، وذلك نظرا للمشاكل التي قد تنجر عنها والتي على أساسها تم رفع هذا الشرط سابقا.

9/ في سلم التقييم الملحق بمشروع قرار الوزارة ، والخاص بالباحثين الدائمين، لاحظنا غياب مشروع

PRFU ضمن قائمة أنواع المشاريع المقترحة في الجدول 4.2 ،

وعليه نقترح ما يلي:

ادراج مشاريع PRFU ضمن قائمة المشاريع المعتمدة، لأنه يمثل معظم مشاريع البحث في كليتنا.

10/ بخصوص ملحقات نص المشروع والمتعلقة بسلم التقييم، والبالغ عددها 9 ملحقات ،اضافة الى نص

المشروع،

نقترح ما يلي:

اعطاء رقم لكل ملف ملحق مرفق بنص مشروع القرار، مقترح الوزارة، لتسهيل عملية الاحالة

اليها اذا اقتضت الحاجة، مثلما هو الحال في دراستنا هذه للمشروع وتقديم الاقتراحات بشأنه.

رفعت الجلسة ظهر اليوم في حدود 13سا.

رئيس المجلس العلمي

أ.د. وهيبه غراممي

رئيس المجلس العلمي

